

بنك تنمية المدن والقري
مؤسسة عامة أسست بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية
وتقدير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

**بنك تنمية المدن والقري
مؤسسة عامة أُسست بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية**

فهرس

صفحة

-	تقرير مدقق الحسابات المستقل
١	قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
٢	قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
٣	قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
٤	قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
٢٦٥	إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة بنك تنمية المدن والقرى المحترمين
مؤسسة عامة أُسست بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لبنك تنمية المدن والقرى (مؤسسة عامة أُسست بموجب قانون خاص)، والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية لسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً لسياسات المحاسبة الهمامة.

برأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وأداؤه المالي وتدفقاته النقدية لسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن البنك وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لالتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحكومة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الإستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الحكومة بتصرفية البنك أو إيقاف أعماله أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحكومة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريرات الجوهرية، سواءً كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريرات يمكن أن تنشأ عن الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهيرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي يمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمين هذه القوائم المالية.



جزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بمارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية و المناسبة لتتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطير الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج عن مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الانتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبيب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف البنك عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال ضمن البنك لإبداء رأي حول القوائم المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف والإنجاز على تدقيق البنك. نحن نبقى مسؤولين بالمطلق عن تقرير التدقيق.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحكومة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملحوظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال تدقيقنا.

لقد زودنا أيضاً الأشخاص المسؤولين عن الحكومة بتصرير حول التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على إستقلاليتنا وكذلك الإجراءات الوقائية إن وجدت. من تلك الأمور التي تم إيصالها إلى الأشخاص المسؤولين عن الحكومة، قمنا بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية لسنة الحالية وهي وبالتالي أمور التدقيق الأساسية. نقوم بوصف هذه الأمور في تقريرنا إلا إذا كان هناك قانون أو تشريع يحول دون الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً، والتي تقرر بها عدم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا، لوجود آثار سلبية متوقعة أن تفوق المنفعة العامة من تلك الإيضاحات.

تقرير حول المتطلبات القانونية والشرعية الأخرى

يحافظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصلية، تتفق من النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية



عزيز عبدالقادر
(إجازة رقم ٨٦٧)

عمان في ٢٣ آب ٢٠٢١

بنك تنمية المدن والقرى
مؤسسة عامة أُسست بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		الموجودات
٣٣,١٩٤,٧٥٦	١٦,٨٨٢,٨٩٨	٣	النقد والنقد المعادل
١٠,٠٢٥,٠٠٠	٣٤,٠١٧	٤	شيكات برسم التحصيل
١٨٢,١٨٩,٩٥٧	٢٤٠,٠٧٢,٨٠٧	٥	تسهيلات انتقامية ممنوعة
١٠,٢٢٠,٨٣٤	١٤,٦٧٠,٥٢١	٦	فوائد مستحقة وغير مقبوسة
٤١٢,٣٩٧	١,١٣٧,٤٨٠	٧	أرصدة مدينة أخرى
٢٨٤,٠٤٠	٢٤٩,٠٤٠	٨	صافي استثمارات مشتركة مع بلديات
٨,٣٨٤	١٢,٣٨٤	٩	استثمار في شركة زميلة
٢٣٦,٢٥٠	٥٢٥,٠٠٠	١٠	موجود مالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	١١	استثمارات في سندات الخزينة
١٠,٥٥٦,٠٢٤	١٢,٠٦٢,١١٤	١٢	قروض تمويل إسلامي
٢,٨٢٦,٨٤٣	٣,٧١١,٥٠٥	١٣	ممتلكات ومعدات
٢٧١,٩٥٤,٤٨٥	٣١١,٣٥٧,٧٦٦		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات غير المتداولة			
٦١,٤٥٨,٧٦٣	٨١,٤٦١,٤١٣	١٤	ودائع العملاء والحسابات الجارية
٧٤,١٢٠	٥٤,٣٥٠	١٥	قرض - الجزء طويل الأجل
٧٨,٦٤٣,٤٥٤	٨٦,١٧٥,٦٩٦	١٦	أمانات هيئات محلية ومؤسسات عامة
١٤٧,١٤٨	١٢٣,١٣٧	١٧	أرصدة دائنة أخرى
١٤٠,٣٢٣,٤٨٥	١٦٧,٨١٤,٥٩٦		مجموع المطلوبات غير المتداولة
المطلوبات المتداولة			
١٩,٧٧٠	١٩,٧٧٠	١٥	قرض - الجزء قصير الأجل
١٤٠,٣٤٣,٢٥٥	١٦٧,٨٣٤,٣٦٦		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
رأس المال المصرح به			
١١٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨	رأس المال المدفوع
١٠٢,٩٦٩,٨٤٠	١٠٤,٥١٤,١٧٣	١٨	الاحتياطي العام
١٦,٩٨٤,٩١٢	٢٥,٦٤٢,١٨٣	١٩	التغير المترافق في القيمة العادلة
(٢٨٨,٧٥٠)	-		أرباح مدورة
١١,٩٤٥,٢٢٨	١٣,٣٦٧,٠٤٤		مجموع حقوق الملكية
١٣١,٦١١,٢٣٠	١٤٣,٥٢٣,٤٠٠		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
٢٧١,٩٥٤,٤٨٥	٣١١,٣٥٧,٧٦٦		
حسابات لها مقابل			
٣٠,٣٠٩,٤٠٦	٤٠,٤٨٠,١٤٠	٢٤	قرض موافق عليها لم تسحب - مدين
٣٠,٣٠٩,٤٠٦	٤٠,٤٨٠,١٤٠	٢٤	التزام موافق عليها لم تسحب - دائن

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

بنك تنمية المدن والقرى
مؤسسة عامة أُسست بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		الإيرادات
١٢,٥٩٣,٩٢٧	١٤,٦١٨,٠٤٠	٢١	صافي ايراد الفوائد
٤٦٢,٦٣٠	٤٠٢,٠٤٠	٢٢	إيرادات أخرى
٩٨٢,٩٢٠	٥٦١,٢٥٧	١٢	إيرادات التمويل الإسلامي
٢٢,٨٨٧	٢٢,٨٦٤	١٧	اطفاء إيرادات مؤجلة
٤٥,٤٢٤	٢٩,٥٣٢	٨	إيرادات إستثمارات مشتركة مع البلديات
١٠٣,٧٤٣	١٢٨,٠٨٦		إيرادات مراقبة إسلامية
١,٢١١,١٠٠	١,٢١١,١٠٠	١١	إيراد استثمار سندات الخزينة
١٥,٤٢٢,٦٣١	١٦,٩٧٢,٩١٩		مجموع الإيرادات
المصاريف			
(٣,٤٢٥,٧٨٧)	(٣,٥٧٤,٨٧٥)	٢٢	مصاريف إدارية
(٥٠,٠٠٠)	(٣٥,٠٠٠)		اطفاء استثمارات مشتركة مع بلديات
(١,٦١٦)	٤,٠٠٠		نتائج حصة البنك من أعمال الشركة الرميلة
١١,٩٤٥,٢٢٨	١٣,٣٦٧,٠٤٤		ربع السنة
بنود الدخل الشامل الآخر			
(٥,٢٥٠)	٢٨٨,٧٥٠		التغير في القيمة العادلة
١١,٩٣٩,٩٧٨	١٣,٦٥٥,٧٩٤		الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

التغير المتراكم	رأس المال المدفوع	الاحتياطي العام	في القيبة العادلة	أرباح مدورة (**)	الصافي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
رصيد ١ كانون الثاني ٢٠١٩	٤٠١,١٤٤,١٣٤	٩,٦٤٣,٧٠٨	٩,١٦٦,٩١٠	(٢٨٣,٥٠٠)	١١٩,٦٧١,٤٥٤
الدخل الشامل	-	-	-	-	-
المحول من حصة الجهات المحلية في الأرباح المدورة	-	-	-	-	-
إلى مساهمة المجالس البلدية رأس المال	-	-	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي العام من الأرباح المدورة	-	-	-	-	-
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١٠٢,٩٩٦,٨٤٠	١٦,٩٨٤,٩١٤	١٦,٩٤٥,٢٢٨	(٤٨٨,٧٥٠)	١٣١,٦١١,٤٣٠
الدخل الشامل	-	-	-	-	-
المحول من حصة الجهات المحلية في الأرباح المدورة	-	-	-	-	-
إلى مساهمة المجالس البلدية رأس المال	-	-	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي العام من الأرباح المدورة	-	-	-	-	-
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٢٨٨,٧٥٠	١٣,٣٦٧,٠٤٤	١٣,٦٥٥,٧٩٤	(٣١,٣٤١,٣٠٤)	١١,٩٤٥,٢٢٨
الدخل الشامل	-	-	-	-	-
إعفاء البلديات من الفوائد المستحقة (*)	-	-	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي العام من رأس المال	-	-	-	-	-
المحول إلى الاحتياطي العام من الأرباح المدورة	-	-	-	-	-
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٢٥,٦٤٢,١٨٣	٢٥,٦٤٢,١٨٣	٢٥,٦٤٢,١٨٣	(١٠٤,١٤,١٧٣)	١٤٣,٥٢٣,٤٠٠
(*) بموجب كتاب رئاسة الوزراء رقم ١٧٢٥/٤/٢٢٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٠ تمت الموافقة على قرار مجلس إدارة بنك تنمية المدن والقرى بإغاءه البلديات من فوائد الحساب المكتوف المترتبة عليها الصالحة بنك تنمية لمدن و القرى و تخفيف الاحتياطي العام للبنك بذلك.	١- بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٣٢٠٢١٨ تاريخ ٢٣٢٠٢١٨ تمت الموافقة على توزيع أرباح عام ٢٠٢٠ و البالغة ٤٤,٠٣٦٧,٠١ دينار على الهيئات المحلية و تحويله لتسديد حصتهم في رأس مال البنك.	٢- مبلغ ٥٠٠,٢٥٥ دينار على الهيئات المحلية و تحويله لتسديد حصتهم في رأس مال البنك.			

إن الإضافات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

^٣

بنك تنمية المدن والقرى
مؤسسة عامة أُسست بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
١١,٩٤٥,٢٢٨	١٢,٣٦٧,٠٤٤		ربح السنة
(٤,٣١٣,١٢٣)	(٦,١٩٣,٣١١)		تعديلات لـ :
(١٦,٢٥٠)	-		فوائد مستحقة وغير مقبوضة
٥٧,٨٧٠	٥٨,٧٣٧	١٢	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(٢٢,٨٨٧)	(٢٢,٨٦٤)	١٧	استهلاكات
٥٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠		اطفاء ابرادات مجلة
١,٦١٦	(٤,٠٠٠)		اطفاء مشروع استثماري مشترك مع بلديات
٢٨,٧٤٠,٣٣٠	٩,٩٩٠,٩٨٣		نتائج حصة البنك من أعمال الشركة الزميلة
(٨٢,٤٣٧,٣٠٤)	(٥٧,٨٨٢,٨٥٠)		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(١,٢٩٤,٧٦٢)	(١,٥٠٦,٠٩٠)		شيكات برسم التحصيل
(٤٤,٠٨٨,٢٨٦)	٢٠,٠٠٢,٦٥٠		تسهيلات اجتماعية منوحة
(١١,٥٠٤,٨٣٨)	٧,٥٣٢,٢٤٢		قروض تمويل إسلامي
(٣٩٩,٣٨٧)	(٧٢٥,٠٨٣)		ودائع العملاء والحسابات الجارية
(٢٧,٠٩٤)	(١,١٤٧)		أمانات هيئات محلية ومؤسسات عامة
<u>(١٠٣,٣٠٨,٨٨٨)</u>	<u>(١٥,٣٤٨,٦٨٩)</u>		أرصدة مدينة أخرى
			أرصدة دائنة أخرى
			صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
٢,٠٠٠,٠٠٠	-		المتحصل من شهادات إيداع استثمارية - بنك صفة الإسلامية
(٨٤٧,٩٢٦)	(٩٤٣,٣٩٩)	١٣	شراء ممتلكات ومعدات
١٦,٢٥٠	-		المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
<u>١,١٦٨,٣٢٤</u>	<u>(٩٤٣,٣٩٩)</u>		صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
(١٩,٥٥٧)	(١٩,٧٧٠)		تسديد مبالغ مقرضة
(١٩,٥٥٧)	(١٩,٧٧٠)		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
(١٠٢,١٦٠,١٢١)	(١٦,٣١١,٨٥٨)		صافي التغير في النقد والنقد المعادل
١٣٥,٣٥٤,٨٧٧	٢٢,١٩٤,٧٥٦		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
<u>٣٣,١٩٤,٧٥٦</u>	<u>١٦,٨٨٢,٨٩٨</u>		النقد والنقد المعادل في نهاية السنة
معلومات عن نشاط غير نقدi			
٢,٥٤٤,٣٢٣	-		المحول من حصة هيئات المحلية في الأرباح المدورة إلى
-	(١,٧٤٣,٦٢٤)		مساهمة المجالس البلدية رأس المال
			اعفاء البلديات من الفوائد المستحقة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية